مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2709-0302 (online)
ISSN: 2617-5908 (print)

المحكمات في قواعد الإصلاح والتغيير(*)

د/ عبدالله بن ظافر الشهري
الأستاذ المساعد في تخصص العقيدة والمذاهب
قسم الثقافة والإسلامية بجامعة بيشة

*) تاريخ تسليم البحث 5/3/2025 تاريخ قبوله للنشر 15/4/2025
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

المحكمات في قواعد الإصلاح والتغيير

د/ عبدالله بن ظافر الشهري
الأستاذ المساعد في تخصص العقيدة والمذاهب
قسم الثقافة والإسلامية بجامعة بيشة

الملخص

فهذا البحث بعنوان "المحكمات في قواعد الإصلاح والتغيير"، وقد جاء في تقرير القواعد الضابطة للمنهج الشرعي في الإصلاح والتغيير، وهو محاولة لاستخلاص منهج تغييري إصلاحي من خلال دعوات الأنبياء، ومما تقرره العقيدة الإسلامية، ليكون قاعدة مشتركة ينطلق منها المصلحون في رؤيتهم للتغيير والإصلاح، على أن تكون قواعد مركزة لا يتنازعون حولها غالبًا، بل هي سبب اتفاق بينهم – إن شاء الله تعالى.

وقد جاء في تمهيد وثلاثة مباحث، فأما التمهيد فيتضمن تعريف مصطلحات البحث، وأما المبحث الأول فيتناول القواعد المتعلقة بأولويات الإصلاح والتغيير، وأما المبحث الثاني فيتضمن القواعد المتعلقة ببيان حقيقة الانتصار، وأما المبحث الثالث فيبين القواعد المتعلقة بآليات الإصلاح والتغيير.

وقد خرج البحث بنتائج مهمة، ومن أهمها: أن قواعد الإصلاح والتغيير هي التي تشكل المنهج الواجب سلوكه فيه، وهي تقوم على بناء أصول كبيرة من عقيدة أهل السنة ودعوات الأنبياء، ومن هذه القواعد ما يتعلق بأولويات مهمة في مسألة الإصلاح، ومنها ما يتعلق بالانتصار وحقيقته والثقة بموعود الله تعالى فيه، ومنها أيضًا ما يتعلق ببعض شرائط الثبات والتوفيق في الإصلاح، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح، التغيير، المحكمات، قواعد.

Courts in the rules of reform and change

Dr. Abdullah Dhafer Al-Shahri
Assistant Professor of Doctrine and Contemporary Doctrines
Department of Islamic Culture, Bisha University
Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

This research has come in the report of the rules governing the legal approach to reform and change, which is an attempt to extract a reformist change approach through the calls of the prophets, and what is decided by the Islamic faith. This is to be a common base from which the reformers start in their vision of change and reform, provided that the rules are focused do not dispute them often but are the reason for agreement between them.

This research includes a summary of research terminology definitions es and three sections. The first section contains the priorities of reform and change, and the second section highlights the rules related to the statement of the fact of victory. Moreover, the third section presents the rules related to the mechanisms of reform and change.

The research came out with important results that highlight that the rules of reform and change are the factors that constitute the approach to be followed in it, and it is based on building large assets from the doctrine of Ahl al-Sunnah and the calls of the prophets, and these rules are related to important priorities in the issue of reform. This includes what is related to victory and its truth and confidence in the promises of God Almighty in it, and regarding some strips of stability and success in reform.

Key words: Courts, reform, change, rules.

مقدمة البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين، وبعد:

فإن العالم الإسلامي اليوم يعيش حالة من التخلف الظاهر، وفي ميادين عدة، منها التخلف الديني – أي تفريط كثير من المسلمين في التمسك بالإسلام الصافي الذي جاء به النبي ﷺ ومنها التخلف في الميدان الاقتصادي، والميدان الاجتماعي، والميدان التقني الصناعي، وغير ذلك من ميادين عدة.

وكل مسلم صادق يؤلمه هذه الحال، ويتمنى إصلاحه، ومازال المصلحون في كل زمان ومكان يدعون إلى هذا الإصلاح، ويتنادون به، ويقدمون مشاريع كبيرة فيه، وهم ينشدون أيضًا أفضل السبل للإصلاح والتجديد لهذه الأمة، ونيل أجر ذلك.

ولكن المتأمل لتلك المشاريع الإصلاحية يرى مشكلة كبيرة في طريق بعض المصلحين، وهي وجود انحراف – يزيد أو ينقص – في طريقة ومنهج إصلاحهم عن منهج وطريقة الأنبياء.

ومما يعظم المشكلة ويزيد في أوار نارها الاختلاف الحاصل بين طالبي الإصلاح في تحديد المنهج الصحيح للإصلاح والتغيير، حتى تعددت المشاريع التي تنشد الإصلاح، فهناك الطرح الجهادي، وهناك الطرح السلمي الديمقراطي، وهناك الطرح العلمي البحت، وغير ذلك.

والمشكلة تتفاقم عندما تتنازع هذه المشاريع، فيحصل الضرر الكبير بسبب ما يقع عندها من انحراف أو تنازع.

فكان لزامًا أن تكتب كتابات شرعية مركزة في محاولة تقرير المنهج الشرعي الصحيح للتغيير والإصلاح في الأمة، وعلى ضوء دعوة الأنبياء ومنهج أهل السنة والجماعة.

وهذا الموضوع له جانبان، جانب الأصول التي يقوم عليها تقرير منهج الإصلاح والتغيير، وجانب القواعد المحكمة التي يتشكل منها نفس هذا المنهج وتضبطه، فأما الجانب الأول فله بحث آخر مستقل، وأما الجانب الثاني فهو موضوع هذا البحث.

هدف البحث:

فهدف هذا البحث هو تقرير القواعد الضابطة للمنهج الشرعي في الإصلاح والتغيير، وهو محاولة لاستخلاص منهج تغييري إصلاحي من خلال دعوات الأنبياء، ومما تقرره العقيدة الإسلامية، ليكون قاعدة مشتركة ينطلق منها المصلحون في رؤيتهم للتغيير والإصلاح، على أن تكون قواعد مركزة لا يتنازعون حولها غالبًا، بل هي سبب اتفاق بينهم – إن شاء الله تعالى.

أهمية الموضوع:

موضوع الإصلاح والتغيير والمنهجية الواجبة فيه من أهم المواضيع على مستوى الأمة وعلى مستوى المصلحين، والحاجة إليها الآن ماسة، بل ضرورية، وكلما كانت الحاجة أشد كانت الأهمية أكبر، وهذا ما سيبينه الكلام في مشكلة البحث، والأسباب الداعية للكتابة في هذا الموضوع.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة هذا البحث فيما يلي:

١- حال الأمة المؤلم، والمتخلف في مجالات عدة، والذي يستدعي السعي لتغييره إلى حال أفضل.

٢- الاختلاف بين الإسلاميين فضلًا عن غيرهم في هذه القضية الكبيرة، فنجد مثلًا من غير الإسلاميين، الطريقة الشيوعية، والتي تبدأ بتضخيم حقوق العمال والفقراء - الطبقة الكادحة - ومن ثم المطالبة بالاشتراكية، ونجد الطريقة الليبرالية التي تركز على تصنيم الحريات الفردية، وتجعل الإنسان محور الحياة ومرجعيتها، وهكذا.

وأما في الصف الإسلامي؛ فنجد الجهاديين الذين يدعون إلى حمل السلاح، وقد أرقهم ظلم المسلمين واستباحة دمائهم وما تعرضوا لهم من قتل وتدمير، ولكنهم سببوا بعجلتهم وافتئاتهم على المسلمين أضرارًا كبيرة لبلادهم وللأمة ولميادين الدعوة في كل مكان، ونجد المطالبين بالإصلاح السياسي وبحقوق الشعوب، ورفع الظلم، وجعل ذلك هو الأولوية، ثم لأجل ذلك تنازلوا عن مسائل كبيرة من دينهم، ووقعوا في كثير من الانحراف، ومنهم دعاة التغيير التقني والحضاري بمعناه المادي، وجعل الأولوية له.

٣- تململ بعض الشباب من طريق الأنبياء في الإصلاح والتغيير، والقائمة على التربية على دين الله تعالى ابتداء بأصوله والدعوة إليه، واهتزاز قناعتهم فيه، واستطالتهم لطريقها، وتأثرهم ببريق الأفعال المستعجلة التي تنشد التغيير.

أسباب اختيار الموضوع:

إن تحديد منهج ثابت متفق عليه مهم جدًا فيما يتعلق بعموم المسلمين، وبالشباب المسلم خصوصًا، وبالمصلحين بصورة أخص، وذلك لأسباب كثيرة أهمها ما يلي:

السبب الأول: أن وجود هذا المنهج المتفق عليه يسهّل جدًا تفعيل المسلم في المشاريع والبرامج المؤسسة للتغيير والنهضة بالأمة، ولانخراطهم فيها تمامًا، وهو أيضًا يحقق القدرة على استيعاب الطاقات الشبابية وتوجيهها توجيهًا صحيحًا، خاصة وأن الشباب العامل سيعمل بنفس مطمئنة لقناعته بها، فهي من جهة تنطلق من منهج شرعي مرسوم، ثم هو من جهة أخرى يسير في برنامج يعرف غاياته وأهدافه ونهاياته المقصودة، فهو هنا هو سيشارك فيها بكل فعالية بإذن الله.

ويضاف إلى هذا ثاني هذه الأسباب؛ وهو أن الانطلاق من منهج مرسوم متفق عليه، يسبب ثبات الشباب على الطريق، ويكبح جماحهم، ويمنع استعجالهم، وخاصة عندما يتأخر تحقق التغيير والنهضة المنشودين.

وسبب ثالث، وهو أن تحديد منهج تغييري متفق عليه سيخرج المسلمين العاملين - بإذن الله - من أتون الاختلافات والصراعات الفكرية، والتي كثيرًا ما تكون سببًا لتضييع جهوده وأوقاته، وإشغالًا لولاءاته، وطريقًا للفرقة والتنازع بين أبناء الصف الواحد، خاصة لما تكون أطرافه من الشباب.

ثم إن من أكثر الناس اهتمامًا بموضوع التغيير والإصلاح هم الشباب، وإن من التقصير والخطأ الكبيرين أن لا يجد الشباب المسلم منهجًا مرسومًا متفقًا عليه حتى بين المصلحين في الأمة، فكيف عندما يجد خلافًا كبيرًا واقعًا للأسف بينهم.

فهذه أهم الأسباب الداعية إلى طرح هذا الموضوع، ولعل هذا البحث يساهم في علاج هذه الإشكالات، ويكون خطوة أولى لبحوث أخرى تشكل مشروعًا علميًا متكاملًا يقدم في هذا الباب.

الدراسات السابقة:

يقوم هذا البحث على محاولة جمع القواعد الأساسية التي تكون المنهج الصحيح للإصلاح، القائم على أصول أهل السنة والجماعة، بحث لا تترك قاعدة أساسية فيه، ولا تورد مسألة كمالية أو فرعية وتجعل قاعدة، ثم لابد أن تكون القاعدة من نفس المنهج وذاتيته، وليست مقدمة له أو خارجة عن ماهيته، وبهذا الاعتبار الضابط لم أجد بحثًا علميًا مكتوبًا في هذا المطلوب بالتحديد.

وهناك أبحاث كتبت في مسألة الإصلاح، ومنهج دعوة الأنبياء، ونحو ذلك، لكن لم يتوفر فيها تحقيق هذا المقصود من هذا البحث.

ومما يمثل به هنا من المؤلفات ما يلي:

أ- "منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله فيه الحكمة والعقل"، لمؤلفه ربيع بن هادي المدخلي:

هذا الكتاب تكلم فيه المؤلف عن اهتمام الأنبياء عليهم السلام بالدعوة إلى التوحيد، والبدء بالعقيدة في الدعوة، واستعرض بعض دعوات الأنبياء استعراضًا مجملًا لتقرير هذا، ورد على بعض المخالفين فيه.

فهو لم يهدف إلى جمع وحصر القواعد في هذا الباب، وإنما اقتصر على الكلام في بعضها.

ب- كتاب "الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي" لمؤلفه د. صلاح الصاوي:

جاء هذا الكتاب في بيان الثوابت التي يجب الاجتماع عليها عند المصلحين، حتى الثوابت في أبواب العقيدة والإيمان.

وقد خص الكلام في مسألة الثوابت في مسألة التغيير في الفصل السابع منه، ولم يذكر ثوابت عامة للإصلاح والتغيير، وإنما أورد قواعد مفصلة بحسب المجال الذي يراد الإصلاح فيه، كالمجال السياسي والجهادي والتربوي والاحتسابي، فهو بهذا لا يكون مستهدفًا نفس المطلوب في هذا البحث.

ج- كتاب "قوانين النهضة، القواعد الاستراتيجية في الصراع والتدافع الحضاري"، تأليف د. جاسم محمد سلطان:

هذا الكتاب جاء ضمن سلسلة تدور حول النهضة، وهو الذي يتعلق منها بموضوعنا هذا، وقد جمع فيه مؤلفه عشرة قوانين للنهضة، منها مثلًا:

- القوة المركزية، أي المبادئ والأفكار الرئيسية التي تنطلق منها الدعوة.
- المكنة النفسية، ويقصد بها تقوية المشاعر الإيجابية، وخاصة الإيمان والعزة والأمل.
- التغيير الذاتي، ويعني به التحول الإيجابي في العلاقة بالخالق والذات والخلق.
- اختيار الشرائح القوة الحاضنة، أي العاملين في مجال الإصلاح.

وغير هذه القواعد.

وعند تأمل هذه القواعد نجدها أقرب إلى الآليات والوسائل العملية للإصلاح من كونها قواعد منهجية ضابطة لعملية الإصلاح والتغيير.

وبهذا يكون موضوع البحث في هذا الكتاب مختلفًا عن موضوعنا في هذا البحث.

خطة البحث:

جاء البحث في تمهيد، وثلاثة مباحث تضمنت مطالب سبعة، وخاتمة، كما يلي:

التمهيد: وفيه التعريف بمصطلحات هذا البحث: المحكمات والتغيير والإصلاح.

المبحث الأول: القواعد المتعلقة بأولويات الإصلاح والتغيير، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: وجوب البدء في الإصلاح والتغيير بأساس الدين.

المطلب الثاني: تربية الناس على الدين أصل مهمة الأنبياء.

المطلب الثالث: البدء بإصلاح النفس قبل إصلاح الآخرين.

المبحث الثاني: القواعد المتعلقة ببيان حقيقة الانتصار والثقة بنصر الله تعالى، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: النصر الحقيقي هو الثبات على دين الله تعالى.

المطلب الثاني: الثقة بنصر التمكين واجب على كل المصلحين.

المبحث الثالث: القواعد المتعلقة بآليات الإصلاح والتغيير، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الصبر وعدم العجلة من ضروريات منهج الإصلاح والتغيير.

المطلب الثاني: يجب أن يقوم الإصلاح والتغيير على صف مرصوص.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث والتوصيات.

وأسأل الله تعالى التوفيق إلى كل خير، كما أشكره تعالى على ما وفق به من كتابة هذا البحث وإتمامه، ثم أشكر كل من ساهم في قراءته وتطويره، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد:

وفيه التعريف بمصطلحات الموضوع:

أولًا: المحكمات:

– **المحكمات لغة:** كلمة "المحكمات" مشتقة من "الإحكام"، و"الإحكام" في اللغة يرجع إلى كلمة "حكم"، والحاء والكاف والميم أصلٌ واحد، وهو المنْع، ومن هذا "الحِكمة" لأنها تمنع من الجهل(١).

وعليه فلفظ "أحكم" يدل على المنع، لكن مع الاتقان والثبات، فإن الاتقان والثبات منع للفساد، يقال: أحْكَمْتُ الشَّيْءَ: أتْقَنْتَه(٢)، وكُلُّ شَيْءٍ مَنَعْتَه من الفَسَادِ: فقد حَكَمْتَه وأحْكَمْتَه.

ويقال: أحكمت الشيء فصار محكَمًا، وكلام محكم، أي: متقن لا يداخله خلل ولا نقص ولا فساد ولا تغيير، ومن هذا قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ مُّحۡكَمَةٞ﴾ [محمد: ٢٠]، "سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ" أي: غَيْرُ مَنْسُوخَة(٣)، فهي ثابتة، وقيل: هو ما لَمْ يَكُنْ مُتَشابِهًا(٤)؛ لأنّه أُحْكِمَ بَيانُه، وكلًا المعنيين صحيح، وهما داخلان في معنى الإحكام، ولذلك قيل في معناها: أنها مُحكَمةٌ بالبَيانِ والفرائِضِ(٥)، ويقول الشنقيطي: (أي: مُتقَنةُ الألفاظِ والمعاني، واضِحةُ الدَّلالةِ، لا نَسْخَ فيها)(٦).

والأصل في كلمة "محكمات" قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾ [آل عمران: ٧].

ومعنى "آيات محكمات": أي: ثابتات وغير منسوخة، وبينات واضحات الدلالة، فلا التباس فيها على أحد من الناس، وهي أصول كبيرة ترجع إليها الفروع.

وحول هذا المعاني يدور كلام المفسرين في معنى "المحكمات"(٧)، فيكون "المحكم" في اللغة جامعًا لعدة معان؛ هي:

الأول: الثابت، ويرجع إليه أيضًا: الحفظ وعدم التغيير، فهو ثابت ولا يقع فيه النسخ.

الثاني: المتقن.

الثالث: الظاهر والواضح، ويرجع إليه الإحكام الذي هو ضد المتشابه.

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٢/٩١).

(٢) انظر: تاج العروس، للزبيدي (٣١/٥١٣)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص(١٤١٥)، والمصباح المنير، للفيومي (١/١٤٥).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/١٢)، وتفسير ابن عطية (٥/١١٧)، وتفسير القرطبي (١٦/٢٤٣)، وتاج العروس (٣١/٥١٦).

(٤) انظر: تفسير البيضاوي (٥/١٢٣)، وتفسير ابن عاشور (٢٦/١٠٧)، وتاج العروس (٣١/٥١٦).

(٥) انظر: تفسير ابن جرير (٢١/٢٠٩).

(٦) أضواء البيان (٧/٢٥٥)، وانظر: تفسير القاسمي (٨/٤٧٣).

(٧) انظر في تفسيرها: تفسير الطبري (٦/١٧٠) وما بعدها، وزاد المسير (١/٣٥٠)، والجامع لأحكام القرآن (٤/١٠)، وتفسير ابن كثير (٢/٦)، تفسير السعدي (١/١٢٢).

الرابع: الأصل الثابت الذي ترجع إليه الفروع.

واجتماع هذه المعاني في مسألة يمنعها من الفساد والتحريف ومن دخول الخلل والنفص فيه.

– **وأما "المحكمات" اصطلاحًا** فيمكن تعريفها بناء على ما تقدم من المعنى اللغوي بأنها: الثوابت والحقائق التوقيفية البيّنة الثابتة بالأدلة الظاهرة والإجماع؛ بما يزيل الالتباس والاشتباه والاختلاف، ويمنع التغيير.

فهي بمعنى الثوابت في الدين(١).

وعليه فالمقصود بالمحكمات في هذا البحث: الحقائق التوقيفية البيّنة، الثابتة بالأدلة الشرعية من قواعد الإصلاح والتغيير.

فما يقرر من القواعد هنا يفترض فيه أن يكون ثابتًا ومتفق عليه بين المصلحين، بناء على تسليمهم للأصول التي تقوم عليها هذه القواعد، وإلا فإن مخالفة تلك الأصول سبب لعدم التسليم لبعض هذه القواعد.

ثانيًا: الإصلاح والتغيير

أ– الإصلاح:

الإصلاح في اللغة: من صَلُحَ، والصلاح: ضد الفساد، ورجل صالح في نفسه من قوم صلحاء، ومصلح في أعماله وأموره، وقد أصلحه الله، وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه(٢)، فالإصلاح ضد الإفساد(٣).

وأما اصطلاحًا فهو: الرجوع إلى الإسلام، ويصحب ذلك منهج كامل متكامل يشمل الأفراد والمجتمعات، ويصلح العقيدة والفكر والثقافة، ويصلح السلوك والعبادة وأنظمة الحياة، فهو إصلاح شامل متكامل(٤).

ب– التغيير:

التغير لغة: تغير الشيء عن حاله: تحوّل، وغيَّرَهُ: حولَّه وبدَّله، كأنه جعله غير ما كان(٥).

فمادة (غَيَّرَ) تدور في اللغة على أصلين هما: إحداث شيء لم يكن قبله، وهذا هو التغيير، وانتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى، وهذا هو التغيّر(٦).

فمطلق الانتقال من حال إلى حال، أو إحداث حال جديدة يكون تغييرًا، بغض النظر في حال هذا التغيير، وهل هو تغيير سلبي أو إيجابي، لكن في بحثنا يخصص التغيير بالتغيير الإيجابي، إذا هو يجيء قرين الإصلاح، لكن اختصارًا يكتفي بكلمة تغيير، لدلالتها على المقصود ولو لم تذكر كلمة "إيجابي".

---

(١) الثوابت والمتغيرات ص(٥١)، ويمكن تعريفها أيضًا بأنها: "حقائق الإسلام الواضحة البيّنة، التي أُحكمت بالبيان والبرهان، وقامت عليها الحجج والأدلة؛ بما يزيل الالتباس والاشتباه" – مقال "المحْكَمَاتُ الشرعية وأثرُها في توجيه الفكر" عبدالرحمن عبدالله رجو.

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور (٢/٥١٦).

(٣) انظر: مختار الصحاح للرازي ص(٣٦٧).

(٤) فهم أصول الإسلام في رسالة التعاليم، علي عبدالحليم محمود، ص(١٥).

(٥) انظر: لسان العرب (٥/٣٤).

(٦) وانظر: التعريفات للجرجاني ص(٨٧).

والأصل في استعمال هذا اللفظ في هذا الباب هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ [الرعد: ١١].

وكلام المفسرين يدل على أن المراد: لا يغيّر ما هم فيه من النعم بإنزال الانتقام، فهذا منطوقها، وأما مفهومها فيدل أيضًا على العكس، وهو أن التغيّر الإيجابي طريق لحصول النعم وذهاب النقم.

ويدل على دلالة هذا اللفظ على التغيير الإيجابي مثل قوله ﷺ (ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي ثم يقدرون على أن يغيروا ثم لا يغيروا إلا يوشك أن يعمهم الله منه بعقاب)[1].

وأما تعريف التغيير اصطلاحًا: الانتقال بالأمة من حال التخلف الديني والدنيوي إلى حال النهضة والرقي في جميع المجالات، بمنهج شرعي، لتقوم بمهمتها في إقامة دين الله ونصرته والشهادة على الناس.

فالمقصود بالتغيير هنا التغيير الشرعي، أي الذي يكون مبنيًا على قواعد الشريعة ومنهج أهل السنة ووفق دعوة الأنبياء، وهو أيضًا الإيجابي، أي الذي يكون نقلًا من حال سلبية إلى حال إيجابية.

المحكمات في قواعد الإصلاح والتغيير:

من خلال النظر في النصوص الشرعية ومنهج الأنبياء في الدعوة والإصلاح ومنهج أهل السنة والجماعة يجد الباحث قواعد للإصلاح، التزمها الأنبياء والمرسلون عليهم الصلاة والسلام في القيام بعملية الإصلاح والتغيير، وهي تُقرَّر أيضًا بناء على الأصول الشرعية لهذا الإصلاح – والتي بينت في بحث مستقل – فبتقرير تلك الأصول والاتفاق عليها يمكن تقرير هذه القواعد على أساس صلب وقويم يمنع من الخلاف في تحديدها، أو يقطعه عند وجوده.

هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن الكلام في القواعد قد يتفرع ويطول، فكان لزامًا هنا محاولة التركيز الشديد في الكلام، فيكتفى بالقواعد الكبرى المتفق عليها في قضية التغيير، وعدم الانسياق وراء التفريعات والاهتمامات المختلفة الموجودة عند دعاة الإصلاح في هذا الباب، بل يضمن الكلام في أهمها ضمن القواعد نفسها، ولذلك عنون هذا البحث بالمحكمات، فقيدت القواعد بهذا القيد للدلالة على تركيز الكلام في هذا الباب، ومحاولة حصره في قواعد كلية محكمة.

وهذه القواعد يمكن إجمال تقريرها في المباحث التالية:

(١) رواه أبو داود (٤/٢١٤) حديث (٤٣٤٠)، وصححه الألباني، وأحمد في المسند (٣١/٥٧١)، حديث (١٩٢٥٣).

المبحث الأول: القواعد المتعلقة بأولويات الإصلاح والتغيير

قررت النصوص الشرعية ومنهج الأنبياء قواعد تحكم أولويات عملية الصلاح والتغيير، وقد حصل في تحديد هذه الأولويات خلاف بين بعض المنتسبين للإصلاح، وتحديدها كما أنه يضبط منهج الإصلاح فإنه يحسم كثيرًا من الخلاف في هذا الباب.

وتتمثل هذه القواعد في المطالب الاتية:

المطلب الأول: يجب البدء في الإصلاح والتغيير بأساس الدين

العقيدة الإسلامية تتضمن تقرير أمرين: المسائل العقدية، والمنهج الاستدلالي الواجب الالتزام به في العقيدة.

وهذان الأمران هما ما يتضمنهما أصلًا دين الإسلام الذين يقوم عليهما، وهما: توحيد الغاية وتوحيد المنهج، يقول ابن تيمية – رحمه الله – في تقرير هذين الأصلين: (ودين الإسلام مبني على أصلين: أن نعبد الله وحده لا شريك له، وأن نعبده بما شرعه من الدين، وهو ما أمرت به الرسل..)[1].

وقال رحمه الله: (ودين الإسلام مبني على أصلين، وهما: تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله.

وأول ذلك: أن لا تجعل مع الله إلها آخر، فلا تحب مخلوقًا كما تحب الله، ولا ترجوه كما ترجو الله، ولا تخشاه كما تخشى الله.

الأصل الثاني: أن نعبده بما شرع على ألسن رسله، لا نعبده إلا بواجب أو مستحب والمباح إذا قصد به الطاعة دخل في ذلك)[2].

وإذا كان المصلحون متفقين على البدء في الإصلاح والتغيير بدين الله تعالى نصرة وإعلاء، فعليه إذا لابد في الإصلاح والتغيير من الابتداء بهذين الأصلين دعوة وتربية.

فأما الأصل الأول: فهو أول واجب على المكلف، وهو توحيد الله تعالى، وهو ما تضمنته شهادة إن لا إله إلا الله، وهذا مما اتفق عليه أهل السنة والجماعة وقرروه، وذلك على بناء النصوص الشرعية المتوافرة والمتضافرة.

قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وعلى ألسنة الأنبياء في ابتداء كلامهم لأقوامهم تكررت عبارة ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [هود: ٨٤].

ومن السنة أن ابن عباس قال: (لما بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل إلى نحو أهل اليمن قال له: "إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى – وفي رواية: فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله– فإذا عرفوا ذلك فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم فإذا صلوا فأخبرهم أن الله افترض عليهم زكاة في أموالهم تؤخذ من غنيهم فترد على فقيرهم فإذا أقروا بذلك فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس"[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (١/١٨٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١/٣١٠-٣١١) باختصار.

(٣) رواه البخاري حديث (٦٩٣٧)، (٦/٢٦٨٥)، ومسلم حديث (١٩)، (١/٥١).

فهذه قضية محكمة في اعتقاد أهل السنة في قضية أول ما يجب على المكلف، وبالتالي فهي محكمة فيما يجب أن يبتدأ به في التغيير والإصلاح.

والكلام في تقرير هذا يطول، لكن من المهم هنا أن يشار إلى أن تحرير الإنسان التحرير الحقيقي يبدأ من تحرير قلبه بالتوحيد، فإن العبد كلما حقق هذا التوحيد تحرر قلبه من كل شيء غير الله تعالى، سواء حبًا أو رجاء أو خوفًا، فإذا تحررت القلوب بتحقيق عبوديتها لله تعالى تحررت من كل قيود الرق والعبودية لغيره، وعندها تتحرر الأمة المسلمة من كل من وما يسترقها، فتقدم البذل والتضحيات لنصرة دينها وإعلائه وتحكيمه، ولتحقيق كرامتها وحرياتها بناء على ذلك(١).

ولابد من التأكيد هنا على أمرين متعلقين بقضية التوحيد:

أولهما: وجوب تقرير التوحيد كما قررته النصوص الشرعية، وإعادة النظر في الطرح العقدي الآن.

وثانيهما: بناء على الأمر الأول لابد من العناية بأعمال القلوب في طرحنا العقدي، حبًا، ورجاءً، وخوفًا، وتذللًا، واستعانةً، وإنابةً، وتوكلًا، ورهبةً، ورغبةً، وغير ذلك من أعمال القلوب.

وأما الأصل الثاني: فهو توحيد المنهج، وأساسه وجوب ربط الأمة بالوحي، سواء المتلو أو غير المتلو – القرآن الكريم والسنة النبوية – كما قال الرسول الله ﷺ في خطبة الوداع يوم عرفة: "وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله"(٢)، وقد ورد هذا المعنى بألفاظ أخرى صريحة، منها لفظ "تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقًا حتى يردًا علي الحوض"(٣).

فلابد أن تتمسك الأمة بالقرآن الكريم والسنة وأن تنطلق منهما في إصلاح واقعها، وتغييره إلى الأحسن، والأدلة تؤكد ذلك وتنبه عليه كثيرا، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي

(١) يقول ابن تيمية رحمه الله مقررًا الربط بين العبودية لله تعالى وحرية القلب: (كلما ازداد القلب حبًا لله ازداد له عبودية وكلما ازداد له عبودية ازداد له حبًا وحرية عما سواه) العبودية (١٠/١٩٣)، والعكس بالعكس (كلما كان في القلب حب لغير الله كانت فيه عبودية لغير الله بحسب ذلك، وكلما كان فيه عبودية لغير الله كان فيه حب لغير الله بحسب ذلك، وكل محبة لا تكون لله فهي باطلة وكل عمل لا يراد به وجه الله فهو باطل فالدنيا ملعونة ملعون ما فيها)، المرجع نفسه (١٠/٢١٣)، ويقرر – رحمه الله تعالى – أن القلب لا يستغني (عن جميع المخلوقات الا بأن يكون الله هو مولاه الذي لا يعبد إلا إياه، ولا يستعين الا به، ولا يتوكل الا عليه، ولا يفرح الا بما يحبه ويرضاه، ولا يكره الا ما يبغضه الرب ويكرهه، ولا يوالي الا من والاه الله، ولا يعادى الا من عاداه الله، ولا يحب إلا الله، ولا يبغض شيئًا الا لله، ولا يعطى إلا لله، ولا يمنع الا لله، فكلما قوي إخلاص دينه لله كملت عبوديته، واستغناؤه عن المخلوقات، وبكمال عبوديته لله يبرئه من الكبر والشرك) العبودية (١٠/١٩٨).

والقرآن الكريم يقرر العلاقة بين تحقيق العبودية لله تعالى وتحرير القلوب ويؤكد عليه، سواء على المستوى الفردي والمستوى المجتمعي الأممي، وعلى سبيل التمثيل على المستوى الفردي يكفي ما ذكره القرآن في قصة سحرة فرعون، وعلى المستوى الأممي تكفي قصة تحرير بني إسرائيل من طاغوتية فرعون.

وعلاقة العبودية لله تعالى بحرية القلب موضوع كبير، وليس هذا مكان التفصيل فيه، ولكن تكفي هذه الإشارة هنا.

(٢) رواه مسلم حديث (١٢١٨)، (٢/٨٩٠).

(٣) صححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع حديث (٥٢٤٨)، ص(٥٢٥).

ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ أَجۡرٗا كَبِيرٗا﴾ [الإسراء: ٩].

وهذا المعنى هو ما تضمنته الكلمة المشهورة للإمام مالك رحمه الله (ولا يُصلِحُ آخرَ هذه الأمة إلا ما أصلح أولَها)[١].

فالارتباط بالقرآن والتمسك به تلاوة وحفظًا، وتدبرًا، وعملًا به، وتحكيمًا له، وردًا للتنازع إليه، وتوحيدًا له مع السنة في المصدرية للتلقي؛ هو طريق لتحقيق الإصلاح والتغيير الحقيقي المطلوب، فإن هذا هو من أعظم ما تميّز به الجيل الأول.

ويجب التأكيد هنا على أن البدء بالإصلاح العقدي هو طريق إصلاح بقية المجالات، كالإصلاح السياسي، والإصلاح الأخلاقي والسلوكي، والإصلاح الاجتماعي، والإصلاح الفكري، وخاصة في تجديد العقل المسلم، وإنتاج المعرفة الصحيحة، وأيضًا هو طريق الإصلاح في باب وحدة الأمة واجتماعها، والإصلاح النفسي، بناء على أن العبودية هي طريق تحقيق السعادة والطمأنينة وحرية النفس كما تقدم، وهكذا، والكلام في الربط بين العقيدة وهذه المجالات طويل وليس هذا موطنه.

ولعل من المهم الإشارة إلى شبهة مفادها: إن الإصلاح العقدي قد يكون سببًا لتفريق الأمة، وإيقاع الخلاف بينها، وهي شبهة باطلة، وسأكتفي في ردها هنا بكلام لشيخ الإسلام ابن تيمية، يقول رحمه الله: (ولست تجد اتفاقًا وائتلافًا إلا بسبب اتباع آثار الأنبياء من القرآن والحديث وما يتبع ذلك، ولا تجد افتراقًا واختلافًا إلا عند من ترك ذلك وقدم غيره عليه، قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود:١١٨-١١٩]، فأخبر أن أهل الرحمة لا يختلفون، وأهل الرحمة هم أتباع الأنبياء قولًا وفعلًا، وهم أهل القرآن والحديث من هذه الأمة، فمن خالفهم في شيء فاتهم من الرحمة بقدر ذلك)[٢].

فالإصلاح العقدي هو من أسباب رحمة الأمة، ومن أعظم الرحمات رحمة الاجتماع ووحدة الصف.

المطلب الثاني: تربية الناس على الدين هي أصل مهمة الأنبياء

وهذه القاعدة تتضمن أمرين:

أولهما: وجوب خطاب عموم الناس، وإيصال الدعوة والتربية إليهم قدر الاستطاعة، وقد دلت النصوص الشرعية على هذا، مثل قوله تعالى: ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٧]، فلابد من إعداد عامة الناس إيمانيًا، واستهدافهم بالخطاب الدعوي والتربوي، فعامة الناس هي التي ستدافع عن دين الله تعالى، وعن المصلحين، وتتحمل مشروعهم، وتحتضنهم حتى يقيموا شريعة الله تعالى، ويعلوا كلمته[٣].

---

(١) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض (٨٨/٢)، وينظر: اقتضاء الصراط المستقيم، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧٦٢/٢، ٧٦٣) مكتبة الرشد.

(٢) مجموع الفتاوى (٥٢/٤)، دار الوفاء.

(٣) وهذا لا يعارض وجوب إعداد النخب العلمية والدعوية والإصلاحية، فكلاهما واجبان يسيران في خطين متوازيين.

وثانيهما: تحديد آلية الخطاب الواجب لعامة الناس، وأنه لا يكفي فيه مجرد الدعوة العامة، بل لابد من عملية أدق وأخص، وهي التربية وما تتضمنه من تزكية النفوس ابتداء.

ثم تضم هذه القاعدة مع سابقتها، فيكون أول ما يجب أن يربى عليه الناس هو العقيدة والتوحيد.

فليس المطلوب في المنهج الشرعي في الإصلاح والتغيير إثارة الناس، ولا يكفي مجرد حماسهم، فهذه المشاعر قد تخفت وتنطفئ عند أول فتنة أو ابتلاء، وإنما الواجب هو تربيتهم على دين الله تعالى التربية الجادة، التي تجعلها – بعد توفيق الله تعالى وتثبيته – أمة مضحية ثابتة مهما واجهتها المحن والعواصف أو الشهوات والشبهات.

والأصل في هذه القاعدة آية عظيمة، وهي قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩]، فهذه الآية تحدد بوضوح أصل مهمة الأنبياء وأتباعهم، وأنها تربية الناس وتعليمهم، وهذا القول الذي رجحه أكثر المفسرين، يقول الإمام الطبري رحمه الله (قال أبو جعفر: وأولى الأقوال عندي بالصواب في الربانيين أنهم: جمع رباني، وأن الرباني: المنسوب إلى الربان الذي يربي الناس، وهو الذي يصلح أمورهم ويربها ويقوم بها..) ثم قال: (فإذا كان الأمر في ذلك على ما وصفنا؛ وكان الربان ما ذكرنا؛ والرباني هو المنسوب إلى من كان بالصفة التي وصفت؛ وكان العالمُ بالفقه والحكمة من المصلحين يربّ أمور الناس بتعليمه إياهم الخير ودعائهم إلى ما فيه مصلحتهم؛ وكان كذلك الحكيم التقي لله والوالي الذي يلي أمور الناس على المنهاج الذي وليه المقسطون من المصلحين أمور الخلق بالقيام فيهم بما فيه صلاح عاجلهم وآجلهم وعائدة النفع عليهم في دينهم ودنياهم كانوا جميعًا يستحقون أن يكونوا ممن دخل في قوله عز وجل ﴿وَلَٰكِن كُونُوا رَبَّٰنِيِّۧنَ﴾.

فالربانيون إذا هم عماد الناس في الفقه والعلم وأمور الدين والدنيا، ولذلك قال مجاهد: وهم فوق الأحبار، لأن الأحبار هم العلماء، والرباني الجامع إلى العلم والفقه البصر بالسياسة، والتدبير، والقيام بأمور الرعية، وما يصلحهم في دنياهم ودينهم)[1].

فنجده رحمه الله يقرر أن النسبة في "الربانيين" هي إلى التربية، ثم يوضح أن التربية لها معاني أدق من مجرد العلم والتعليم، بل هي جهد أعمق وأبلغ من ذلك.

ويفهم من كلامه أيضًا أن وصف الربانية لا ينطبق على العلماء المربين فقط، بل يتناول كل من قام بعملية التربية من المصلحين، وإن كان العلماء هم الموصوفون بالدرجة الأولى بوراثة الأنبياء، كما قال صلى الله عليه وسلم: (وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهما، ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر)[2].

ومن الأدلة المهمة في هذا الباب، النصوص الدالة على أن من مهمة النبي صلى الله عليه وسلم التزكية، والتزكية لفظ يدل على معنى التربية، لكن لفظة (التزكية) أدل وأدق على المعنى من التربية، فهي تعني: التطهير من الأدناس والأرجاس في القلب والجوارح والمشاعر والفكر والعقل وفي كل شيء.

---

(١) جامع البيان (٦/٥٤٤)، وانظر تفسير البغوي (٢/٦٠-٦١).

(٢) أبو داود حديث (٣٦٤٣)، (٣/٣٥٤)، وصححه فيه الألباني.

وهذا المعني في وصف النبي صلى الله عليه سلم جاء في دعوة نبي الله إبراهيم عليه السلام، وهي الدعوة التي دعا بها وابنه إسماعيل – عليهما السلام – وهما يرفعان القواعد من البيت، قال الله حاكيًا قولهما ﴿رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُزَكِّيهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩][1].

فيلاحظ أن الدعوة ابتدأت بقوله ﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ﴾، وهذا لا شك فيه، فقد جاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالذكر الحكيم، ثم ثنّى بقوله ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ ثم قال ﴿وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمِ﴾.

لكننا نجد في الآيات التي جاءت بعد الاستجابة لدعوة إبراهيم عليه السلام تقديم التزكية على التعليم، كما بين ذلك في سورة البقرة فقال تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٥١]، وفي سورة آل عمران ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، وفي آية الجمعة قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]، فقدمت التزكية على التعليم، فهذه النصوص مع دلالتها على المقصود هنا تدل على أولوية التربية والتزكية في مهام الأنبياء، وعلى أن المهمة الأساس في دعوة الرسل وكل داعية هي التزكية قبل التعليم.

ومما يدل من السنة على هذه القاعدة قوله صلى الله عليه وسلم (ثم فرضت علي خمسون صلاة، فأقبلت حتى جئت موسى، فقال: ما صنعت؟ قلت: فرضت علي خمسون صلاة، قال: أنا أعلم بالناس منك، عالجت بني إسرائيل أشد المعالجة، وإن أمتك لا تطيق فارجع إلى ربك فسله..)[2].

والشاهد من هذا الحديث هو في قول موسى عليه السلام (لقد عالجت.. أشد المعالجة)، فإن المعالجة تتضمن معنى التربية والتزكية والخطاب المتتالي والدائم، وليس مجرد دعوة عامة أو كلام عابر، فكيف عندما توصف فوق ذلك بأشد المعالجة!

ومن هنا فهذه المعالجة هي من مهام الأنبياء الأصلية، بل هي من أولويات عملهم كما تقدم[3].

---

(١) وهذه الدعوة هي المقصودة في حديث (إني عبدالله لخاتم النبيين وآدم عليه السلام منجدل في طينته، وسأنبئكم بأول ذلك دعوة أبي إبراهيم عليه السلام، وبشارة عيسى بن مريم، ورؤيا أمي التي رأت) رواه أحمد حديث (١٧١٥٠)، (٣٧٩/٢٨).

(٢) البخاري حديث (٣٠٣٥)، (١١٧٣/٣).

(٣) والقيام بهاتين القاعدتين هو ما سيخرج أمة قوية ثابتة، فلا يكون عمل المصلحين مجرد إلهاب حماسة الجماهير لتطبيق الشريعة الإسلامية مثلًا، فهذا وحده لا يكفي، ولا يغير شيئًا من الواقع، فتلك الحماسة العاطفية يمكن أن تنطفئ بذات السرعة التي تلتهب بها، وإنما يتغير الواقع حين تعدّ تلك الجماهير لقضية تحكيم الشريعة على أساس أن هذا التحكيم هو المقتضى المباشر لقول لا إله إلا الله محمد رسول الله، وهذا لا يحصل إلا بتربيتها التربية الجادة على دين الله تعالى ابتداء بأصوله.

ولابد من التنبيه هنا على أن الكلام هنا ليس على المستوى الفردي، وإنما على المستوى الجماعي، مستوى الأمة والمؤسسات الإسلامية، فلابد أن يكون غايتها الكبرى وعملها الأساس هو إعداد الأمة وتربيتها عقديًا، فليس المقصود أن يقوم كل عامل بعينه بتدريس العقيدة في المساجد، والاشتغال بالتربية عليها، وإنما هناك أدوار أخرى، هندسة وطبًا وجندية وزراعة وقضاء وغير ذلك، على أنه يبقى هناك دوران آخران:

أولهما: دور الأفراد، فالأفراد وإن كان غايتهم الكبرى هو ما تقرر في هذه القاعدة، لكن يبقى لكل فرد دوره الخاص ومهمته المعينة ضمن هذا المشروع، والأمة والمشروع الإسلامي يحتاج المتخصصين في كل المجالات، وهذا التقرير يوجب على الفرد العامل أن يربي نفسه على العبودية الحقة لله تعالى، ثم أهله وأقاربه، ومن تحت سلطته، وفي دائرته، يمارس ذلك في حياته العادية، ويوجب عليه أيضًا قيامه بعمله في تخصصه.

ثانيهما: الدور الخاص لكل مؤسسة إسلامية، فحتى على مستوى المؤسسات الإسلامية يمكن لكل مؤسسة أن تتخصص في عملها، مع عدم مناقضة ما تقرر هنا في اشتراكها كلها في غايتها الأولى، فيمكن أن يتخصص منها في البناء العلمي للأمة، وتتخصص مؤسسات في الدعوة والإصلاح الفكري، ويتخصص منها في الإصلاح الاقتصادي أو التقني وهكذا، فيكون اختلافها هنا من اختلاف التنوع لا اختلاف التضاد.

واختم هذه القاعدة بالتأكيد على أنه يتقرر بهاتين القاعدتين الأولتين الأولوية الكبرى في التغيير، وهي وجوب البدء بالتربية على العقيدة، وهذا من الثوابت الكبرى، وأما المسائل التي تأتي ثانيًا وثالثًا فالأصل فيها أنها من المتغيرات، فهي اجتهادية يجتهد في تحديدها المصلحون، بحسب مكانهم وظروفهم، مع أن الأولوية تأتي بعد العقيدة للفضيلة والعدالة، كما تدل عليه قصة نبيي الله تعالى لوط وشعيب عليهما السلام[1].

المطلب الثالث: البدء بالنفس إصلاحًا قبل إصلاح الآخرين

إن المتدبر للنصوص الشرعية وأحداث السيرة النبوية يجد التأكيد على كل داعية ومصلح البدء بتربية نفسه، وخاصة تربيتها وإصلاحها إيمانيًا وعقديًا وأخلاقيًا.

والأصل في هذه القاعدة هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ [الرعد:١١]، وهذه الآية تدل بمفهومها على تقرير التغيير الإيجابي، وأن تغيير أنفسنا إيجابيًا سبب للتغيير الإلهي لواقعنا، ليكون واقعًا أفضل وأحسن.

وحتى قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمۡ يَكُ مُغَيِّرٗا نِّعۡمَةً أَنۡعَمَهَا عَلَىٰ قَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ [لأنفال: ٥٣]، فإنه يدل بمفهومه على المقصود هنا، وأن الله تعالى لا يغير نقمة واقعة في قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم. والبدء بالنفس يتضمن مستويين متعلقين بالدعوة هما: المستوى الفردي، والمستوي المؤسسي في ميدان الدعوة.

---

(١) فنبي الله تعالى لوط عليه السلام كان أعظم ما دعا إليه بعد التوحيد هو الفضيلة، وذلك لأن قومه وقعوا في عمل الفاحشة، وأما شعيب عليه السلام فكان أول ما دعا إليه بعد التوحيد العدل والقسط في الميزان، وذلك لوقوع قومه في التطفيف، وفي خطاباتهما المتكررة لقوميهما نجد تركيز كل واحد مهما على الأولوية التي ناسبت وضع قومه.

فأما على المستوى الفردي، فالمقصود به أن على كل داعية بنفسه أن يصلح نفسه أولًا، وأن يقيم شريعة الله في ذاته، فيكون مثالًا في إصلاح نفسه، في إيمانه وعبوديته لله تعالى، وتعلقه به، وعلمه وفكره وعلاقته بالقرآن تلاوة وحفظًا وتدبرًا، وإخلاصه وتجرده من كل حظوظ نفسه، وفي صبره وخلقه الحسن، وفي بذله وتضحيته وجهاده، وفي بعده عن كل شائبة، وفي تكميل نفسه بأنواع الكمالات، وأن يكون قدوة صالحة لغيره.

ومما يستدل به هنا حكم وجوب قيام الليل أول الإسلام، كما في سورة المزمل، وكذلك وجوب ذكر الله تعالى كل وقت، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنزِيلًا ۝٢٣ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ۝٢٤ وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ۝٢٥ وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٣-٢٦]، ونحوها في مواضع عديدة، فبعد ذكر تنزيل القرآن لحمله ووجوب الصبر على ذلك جاءت الوصية بما يعين على هذا الصبر، فكان البدء بإصلاح النفس إيمانًا وعبودية وذكرًا وتسبيحًا وسجودًا لرب العالمين.

ومن دعاء المصلحين عباد الرحمن ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]، أي أئمة يقتدى بهم في الخير[1]، ومن مقصودهم حصولهم على أجر الدلالة لمن تبعهم، ومن المعلوم ان تحقيق جانب القدوة لا يحصل إلا بأن يصلح الإنسان نفسه أولًا فيكون قدوة عملية لغيره، ولا يكتفي بمجرد الإصلاح بلسانه فقط.

وأما على المستوى الجماعي والمؤسسي في العمل الإسلامي، فالمقصود أيضًا أن تبدأ المؤسسات الإسلامية بإصلاح نفسها على مقتضى أمر الله تعالى، فإذا كان مقصودها الأول هو الدعوة إلى الله تعالى وإعلاء كلمته وإصلاح الواقع على ضوء شريعته؛ فلابد أن يكونوا هم مطبقين لهذا داخل صفوفهم وعملهم ومؤسستهم.

لابد أن تلتزم المؤسسات الإسلامية بما تدعو هي إليه الناس، فتقيم صفها على شريعة الله تعالى، وتكون مثالًا في البذل والتضحية والأخوة الصادقة واتباع الدليل وإقامة قرارها على مبدأ الشورى، والالتزام الجاد بأسس العمل المؤسسي وإجراءاته، تخطيطًا وترتيبًا وإعدادًا واستشرافًا للمستقبل.

ولقد دلت النصوص على أن العقوبة قد تحل على الفئة المؤمنة عندما لا تلتزم أو لا يلتزم فريق منهم بأمر الله تعالى، وهذا بذاته يوجب البدء بالنفس والالتزام التام بأمر الله تعالى، ويقرر أنه كلما أصلحنا أنفسنا ابتداء كنا إلى تحقيق النتائج المرجوة أقرب، والعكس بالعكس، مثلمًا حصل في غزوة أحد لما عصى الرماة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فحصلت الهزيمة، قال الله تعالى معقبًا على ما حصل ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، فنصت الآية على أن سبب الهزيمة راجع إلى نفس الفئة المؤمنة بسبب عدم التزامهم بأمر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم.

وهذه الآية تدل على وجوب إصلاح النفس على المستويين الفردي والعام، ووجوب عدم مخالفة أمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم مهما كان نوع الأمر.

فأما دلالتها على وجوب إصلاح الداعية نفسه كفرد فهي من جهة أن من خالف هنا هم مجموعة أفراد وليس كل الجماعة، لكن حلت العقوبة على الجميع بسبب مخالفة مجموعة، فشؤم المعصية الفردية قد يعم.

(١) انظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٣٣/٦).

وأما دلالتها على المستوى الجماعي فإنه إذا كانت العقوبة قد عمت على الجميع فحصلت الهزيمة بسبب معصية مجموعة محددة من الأفراد؛ فكيف ستكون إذا كانت كل الجماعة أخطأت وخالفت؟! ويشهد على هذا قول كثير من المفسرين بأن سبب الهزيمة في أحد هو أخذ الفداء في أسرى بدر(١)، والذي عاتب الله تعالى بسببه المؤمنين، وهو يعتبر خطأ عاما على مستوى الجماعة.

إن عملًا لا يبدأ فيه بإعداد النفس على المستويين السابقين لن يكتب له النجاح، وإن حصلت بعض المكاسب فستبقى مجرد مكاسب عابرة سرعان ما قد ينتهي أثرها، ولن تكون هي النجاح الذي فرطنا فيه، مع أنه كان في مقدرونا تحقيقه لو أننا بدأنا بأنفسنا فعلًا بعد توفيق الله تعالى.

المبحث الثاني: القواعد المتعلقة ببيان حقيقة الانتصار وسنة الله تعالى فيه

من أهم المسائل التي يكثر الحديث فيها مسألة النصر والانتصار، وهي أكبر أهداف المصلحين بعد رضا الله تعالى، وكثير من جوانب الخلاف منشأها من الخلاف في حقيقة النصر، ومن جهة طلبه ونشدانه، ولذلك فهنا قاعدتان مهمتان من قواعد الإصلاح متعلقتان بالنصر حقيقته وسنة الله تعالى فيه، ويتناولهما المطلبان التاليان.

المطلب الأول: النصر الحقيقي هو الثبات على دين الله تعالى

من الواجب على العاملين إدراك ماهية النصر الحقيقي، أو حقيقة الانتصار، ثم يكون في خلدهم وفي ضميرهم وجوب تحقيق هذا النصر.

والمتأمل للنصوص الشرعية يجد تحديدًا وتأكيدًا على هذه القضية، وأن الواجب علينا هو الثبات على دين الله تعالى حتى نلقى الله به، فإن حصل لنا نصر تمكين في الدنيا أو حسبنا أننا نلقى الله ثابتين غير مبدلين، وهذا هو الانتصار الحقيقي الذي يجب علينا تحصيله وتحقيقه.

وقصة أصحاب الأخدود والتي حكتها سورة البروج أصل في هذا الباب، وكافية في تقريره، قال الله تعالى في قصة تلك الفئة المؤمنة ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ۝٥ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ۝٦ وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ ۝٧ وَمَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٤-٨] فهذا الجزء الأول من القصة، يعتدي الكفار على الفئة المؤمنة فيحرقونهم عن بكرة أبيهم، فقط لأجل إيمانهم، ونجد صبرًا عجيبًا من المؤمنين، فلم يردهم هذا التعذيب عن دين الله بل هم يصبرون فيُحرَقون عن بكرة أبيهم، ولم تشر الآيات أبدًا إلى أن الله تعالى قد انتقم من الكفار في الدنيا بسبب صنيعهم هذا بالمؤمنين.

ثم بعد ذلك يأتي الجزء الثاني من القصة، وهو حكاية الانتقام من الكفار، وفوز المؤمنين بالجنة، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ۝١٠ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [البروج: ١٠-١١]، فنجد أن الآيات تنص على وصف ما حصل للمؤمنين في النهاية بالفوز الكبير، بعد أن أشارت أولًا إلى ذكر عقوبة التحريق، وهو نفس ما عذب به الكفار المؤمنين في الدنيا، ثم هي ثانيًا تصف ما حصل للمؤمنين في نهاية المطاف بالفوز الكبير،

(١) انظر المرجع السابق (٢/١٥٨-١٥٩).

فلم تتم فصول قصة هذا الانتصار في الدنيا، وإنما كان تمامها في الآخرة، وأي نصر أعظم من النصر الذي حصل للفئة المؤمنة أعظم من هذا، من أن يثبت الإنسان على دينه فيرفعه في الدنيا ويوصله للعالمين بواسطة تضحيته وبذله دمه، وفي الآخرة حصل على رضا الله تعالى وجنته، فهو في الحقيقة انتصار في الدنيا والآخرة.

فليس الانتصار الحقيقي هو نصر التمكين في الدنيا، فهذا النصر إنما هو ثمرة الانتصار الأول، انتصار الثبات على دينه الله تعالى وإبلاغه للعالمين صافيًا نقيًا، لكن هذه الثمرة في الدنيا قد يقطفها قوم في الدنيا، وقد يقطفها من بعدهم.

وهذا ما يؤكده قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عرض الأمم عليه (والنبي ليس معه أحد)[1]، فإذا كان من الأنبياء من لم يُستجب له فكيف بغيره من غير الأنبياء.

وهذا تؤكده قاعدة كبيرة وهي: أننا محاسبون على ما يجب علينا من العمل للدين، وليس على تحقيق النتائج، فالله سبحانه وتعالى إنما كلفنا بأن نبذل الجهد، وتكفل هو سبحانه بالنتائج، لأنها تتم بقدر منه، وبحسب مشيئته، وإن كنا نطمع دائمًا في منّ الله وكرمه، أننا إذا صدقنا في بذل الجهد فإن الله يرتب النتائج في صالح الدعوة.

فما يجب علينا هو نصرته بما نستطيع وبما ندين الله أنه الأقرب إلى تحقيق النصر مع الانطلاق من المنهج الشرعي، والصبر على ذلك، والنتائج قد تأتي على أيدينا أو على يد من بعدنا المهم أن نكون لبنة في جدار انتصار دين الله تعالى.

ولذلك لما جاء الصحابة إلى النبي صلى الله عليه وسلم يستنصرونه نجده مع تذكيره لهم بالنصر الحقيقي نصر الثبات – وذلك بذكر ثبات من قبلهم – يبشرهم بالنصر ولم يطالبهم به، رغم أنهم جاءوا يطالبونه بالنصرة، قال خباب بن الأرت رضي الله عنه: شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو متوسد بردة له في ظل الكعبة قلنا له ألا تستنصر لنا ألا تدعو الله لنا؟ قال: (كان الرجل فيمن قبلكم يحفر له في الأرض فيجعل فيه، فيجاء بالمنشار فيوضع على رأسه فيشق باثنتين وما يصده ذلك عن دينه، ويمشط بأمشاط الحديد ما دون لحمه من عظم أو عصب وما يصده ذلك عن دينه، والله ليتمن هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت لا يخاف إلا الله أو الذئب على غنمه، ولكنكم تستعجلون)[2].

وهذا لا يعني ترك الإيمان بسنة أخرى وهي الوعد بنصر التمكين للذين آمنوا، لكن يجب استحضاره بما لا يجعلنا ننسى الحقيقة السابقة، وأن نعلم بأن النصر الأول هو طريق النصر الثاني، وفيما سيأتي من قواعد مزيد تأكيد على المعنى بإذن الله.

المطلب الثاني: الثقة بنصر التمكين واجب على كل المصلحين

سبق تقرير الكلام في الانتصار الأخروي في المطلب السابق، في قاعدة بيان حقيقة الانتصار، والذي يهمنا هنا هو إثبات سنة نصر التمكين في الدنيا، وهي سنة إلهية وعد الله بها، وأن تأخرت زمنا فإنها لابد أن تتحقق إن تحقق سببها.

(١) رواه البخاري حديث (٥٣٧٨)، (٢١٥٧/٥)، ومسلم حديث (٢٢٠)، (١٩٩/١).

(٢) رواه البخاري حديث (٣٤١٦)، (١٣٢٢/٣).

إنها القاعدة القرآنية التي دل عليها قول الله تعالى: ﴿وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، وقوله تعالى: ﴿تِلۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهَآ إِلَيۡكَۖ مَا كُنتَ تَعۡلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوۡمُكَ مِن قَبۡلِ هَٰذَاۛ فَٱصۡبِرۡۖ إِنَّ ٱلۡعَٰقِبَةَ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [هود: ٤٩].

وهذه القاعدة القرآنية جاءت مرةً أخرى على لسان نبي الله موسى عليه السلام وهو يبشر قومه الذين آمنوا به، بحسن العاقبة لهم في الدنيا قبل الآخرة، والتمكين في الأرض إن هم لازموا التقوى، قال تعالى حاكيًا كلامه ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِ ٱسۡتَعِينُواْ بِٱللَّهِ وَٱصۡبِرُوٓاْۖ إِنَّ ٱلۡأَرۡضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨][(١)].

إن النصر للإسلام، وإن المستقبل لهذا الدين بإذن الله تعالى، وإن الله قد وعد عباده المؤمنين بالنصر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ٥١ يَوۡمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعۡذِرَتُهُمۡۖ وَلَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [غافر: ٥٢]، وقال عز وجل: ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٞ وَصَلَوَٰتٞ وَمَسَٰجِدُ يُذۡكَرُ فِيهَا ٱسۡمُ ٱللَّهِ كَثِيرٗاۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ٤٠ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ﴾ [الحج: ٤٠-٤١]، وقال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗاۚ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ وَمَن كَفَرَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾[النور: ٥٤].

ونلاحظ في الآيتين الأخيرتين ربط نصر التمكين بتحقيق العبودية لله تعالى بعده، فمتى كانت الأمة مستعدة للقيام بها بعد النصر استحقت النصر، وهذا ربط لنصر التمكين بالانتصار الحقيقي وهو الثبات على دينه تعالى وبيانه وإظهاره، حتى بعد نصر التمكين.

وقال صلى الله عليه وسلم: "ليبلغن هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار، ولا يترك الله تبارك وتعالى بيت مدر ولا وبر إلا أدخله الله الإسلام، بعز عزيز أو بذل ذليل، عزًا يعز الله به الإسلام، وذلًا يذل الله به الكفر"[(٢)].

---

(١) وجاءت هذه القاعدة بلفظ مقارب في خطاب الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم في سورة طه ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾[طه: ١٣٢]، وجاءت أيضًا بعد انتهاء قصة قارون، قال تعالى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[القصص: ٨٣]، ومن المعلوم أن العاقبة هنا لا تنحصر في الآخرة التي ضمن الله النجاة فيها للمتقين، بل هي عامة في الدنيا والآخرة.

(٢) رواه أحمد، حديث (١٦٩٥٧)، (١٥٥/٢٨)، وصححه الألباني في تحذير الساجد ص(١١٢).

وفي تقرير سنة الابتلاء – وستأتي إشارة إليها في القاعدة التالية بإذن الله – تقرير لسنة النصر، فإن سنة نصر التمكين تأتي بعد سنة الابتلاء، ولذلك يقول تعالى عن بني إسرائيل مع فرعون ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝٤ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۝٥ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ﴾ [القصص: ٤-٦].

فكما أنه لا نصر ولا تمكين إلا بابتلاء فإن سنة النصر والتمكين تعقب في الغالب سنة الابتلاء.

ومن تدبر مجيء قوله تعالى حاكيًا خطاب موسى لقومه المضطهدين زمانا طويلًا، وفي حال ضعفهم ﴿ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف:١٢٨] عرف قيمة ووجوب الثقة بموعود الله تعالى، وبحصول النصر الدنيوي متى ما قدمنا أسبابه.

وعليه فلا يتعارض إثبات معنى الانتصار الحقيقي المتقدم، مع إثبات سنة التمكين في الأرض، والمهم أن لا نستعجل فنتنازل عن النصر الحقيقي طلبًا لنصر التمكين، بل نؤمن أن تحقيق الانتصار الأول هو سبب تحقيق الانتصار الثاني.

وأيضًا إذا علمنا هذه السنة؛ فإنه يجب علينا وجوبًا شرعيًا بذل أسبابها، ولا يجوز أن نفرط في ذلك ثم نتعلل بمثل حديث (والنبي ليس معه أحد)، فإن التفريط في الأسباب المشروعة لتحقيقي نصر التمكين هو تفريط في تمسكنا بدين الله تعالى بقوة، وسنحاسب على ذلك.

والأسباب المشروعة لنصر التمكين منها أسباب دينية وأسباب مادية، فالثبات على دين الله تعالى وتحقيق العبودية له هو أعظم أسبابه، وكذلك الصبر واليقين بموعود الله، وكذلك توحيد الصف وعدم التنازع وغير ذلك.

وأما الأسباب المادية فهي كل وسيلة من الوسائل المباحة للقوة المادية، قديمة أو جديدة، وغالبها مما نبهت عليه النصوص، أو دلت عليه سيرة نبينا صلى الله عليه وسلم، من مثل التخطيط السليم، والعمل المؤسسي، واستشراف المستقبل والتدرج، واستغلال أدوات العصر وتقنياته وتجديدها، ونحو ذلك.

إن الجاهلية المعاصرة على أكبر قدر من تحصيل هذه الأسباب المادية، ولابد في مواجهتها ومراغمتها من استعمال هذه الادوات والتقنيات، والالتزام بذلك في مشاريع الإصلاح والتغيير.

وأيضًا؛ فلابد لتحقيق نصر التمكين من أن يسعى العاملون لنهضة شاملة للأمة، في كل ميادين الحياة، وهذا لا يتناقض مع ما سبق تقريره من وجوب التربية على العقيدة، فإن هذا فقط تحديد للأولويات، فالتأسيس على التربية على العقيدة، وتحقيق منهج النبوة هو البداية الحقيقية لنهضة صحيحة وشاملة، وعليه فلابد أن يكون مقصود العاملين أن تكون نهضة هذه الأمة شاملة في جميع المجالات.

المبحث الثالث: القواعد المتعلقة بآليات الإصلاح والتغيير

في عملية الإصلاح يحتاج المصلحون إلى قاعدتين تتضمنان مسألتين إجرائيتين مهمتين، لا تنفك عنهما عملية الإصلاح في أي وقت، بل على كل المصلحين استصحابهما والتمسك بهما دائمًا، وهاتان المسألتان هما الصبر ووحدة الصف، وسيكون الكلام عليهما في المطلبين التاليين.

المطلب الأول: الصبر وعدم العجلة من ضروريات المنهج الشرعي للإصلاح والتغيير

عندما نتكلم عن الصبر في هذا الباب، فليس هو كلام عن مجرد خلق فاضل يجب التخلق به، وإنما نتكلم عن منهج عظيم يجب على دعاة الإصلاح والتغيير التمسك به، والعض عليه بالنواجذ، سواء جماعات أو فرادى.

فالصبر قاعدة كبيرة في منهج الإصلاح والتغيير، دلت النصوص على هذا أعظم الدلالة، ونجد التأكيد البالغ على نبينا صلى الله عليه وسلم فيه، كما قال تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسۡتَعۡجِل لَّهُمۡ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، فأمره تعالى بالصبر كما صبر الأنبياء، فهو طريقة ثابتة للأنبياء، وخاصة أولو العزم منهم، ثم نهاه عن ضده، وهو العجلة، وهذا كله دليل ظاهر على أن هذه القضية قاعدة منهجية في الإصلاح والتغيير.

ولو عدنا إلى قوله تعالى: ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨]، والذي سبق الاستدلال بها على أن للتغيير والإصلاح منهج ثابت نجد أن سياقها يدل على هذا المعنى، قال تعالى بعدها ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ [يوسف: ١١٠]، فدلت الآية على أن النصر يتنزل على الرسل في أحلك الظروف، وأن الفرج لا يأتي إلا بعد الكرب والشدة، وعليه فلابد من الصبر وعدم الاستعجال، قال ابن كثير: (يذكر تعالى أن نصره ينزل على رسله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين عند ضيق الحال وانتظار الفرج من الله في أحوج الأوقات إليه كقوله تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ﴾ [لبقرة: ٢١٤])[1]، ومعنى هذا التأكيد على وجوب الصبر مهما اشتدت الظروف.

وهذا المعنى يجيء في الآية بعد الإشارة إلى سبيل النبي ﷺ في الدعوة، فيكون هذا منهج داخل تحت ذلك السبيل.

ومما يؤكد هذا المعنى العظيم أن حمل الدين والقرآن يحتاج إلى الصبر، ولذلك قال تعالى لنبيه ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ تَنزِيلٗا ٢٣ فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾ [الإنسان: ٢٣-٢٤]، فربطت الآية بين الأمرين، تلقي القرآن الذي هو المنهج، والصبر على ذلك، فهو منهج لحاملي القرآن على مر الأزمان، فلابد من الصبر على تحمل القرآن، تعلمًا وتعليمًا وعملًا به وتربية عليه ودعوة إليه، وصبرًا على المدعوين، وصبرًا على الأذى الذي قد يحصل بسبب ذلك.

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٤/٤٢٤).

وتأكيد سنية الابتلاء كونا يؤكد هذه القاعدة، فإن هذا الابتلاء الذي تعرض له النبي صلى الله عليه وسلم والأنبياء قبله، وتعرض له الصحابة رضي الله عنهم سنة إلهية، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١]، وهو ما تضمنته آية سورة يوسف السابقة، والآية التي فسرها بها ابن كثير رحمه الله، وهي قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فهذا استفهام استنكاري، ينكر ظن من قد يظن خلاف هذه السنة، وهو ما يدل عليه حديث خباب، والذي مر آنفا.

فإذا تقررت هذه السنة، وهي سنة الابتلاء للمصلحين؛ فإنه لا نصر الا بصبر، فالعلم بسنية الابتلاء موجب للصبر.

وهذه القاعدة متقررة عند سلف الأمة، وأنه لانصر إلا بالصبر، فقد سئل سفيان الثوري عن قول علي رضي الله عنه (الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد)(١)، فقال: (ألم تسمع قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ۖ وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، لما أخذوا برأس الأمر صاروا رؤساء)(٢)، فجعل الصبر رأس الأمر.

وسئل الشافعي رحمه الله: هل يمكّن العبد أو يبتلى؟ فقال: (لا يمكّن حتى يبتلى)(٣)، وهو يقصد فيصبر على الابتلاء، وقال ابن تيمية رحمه الله: (بالصبر واليقين تنال الإمامة في الدين)(٤).

وكما دلت النصوص على وجوب الصبر، وكونه من أساسات الإمامة في الدين والدعوة والإصلاح فإن الواقع أيضًا يشهد على ذلك، وأنه متى ما صبر الدعاة تحققت النتائج بإذن الله تعالى، وأما إذا استعجلوا فإنه يتأخر النصر كثيرًا.

وفي كثير من الحوادث التي تأخر فيها النصر، أو تمكن أعداء الله، نجد سببها تعجل بعض الشباب، وعدم طاعتهم لعلمائهم، فتسببوا في الضرر البالغ على الدعوة ومشاريع الإصلاح.

المطلب الثاني: يجب أن يقوم الإصلاح والتغيير على صف مرصوص

هذه القاعدة الكبيرة تتضمن أمرين؛ عام وخاص، وهما:

الأول: الأمر العام: وهو الأمر بالجماعة والنهي عن التفرق والتنازع عمومًا، كما قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦].

---

(١) الصبر والثواب عليه لابن أبي الدنيا ص(٢٤)، وقد ذكره غير واحد من أهل العلم، محتجًا به، مثل شيخ الإسلام ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (١٠/٤٠)، وابن القيم، كما في "عدة الصابرين" ص(٩٥)، وغيرهما.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٦/٣٧٢).

(٣) انظر: زاد المعاد لابن القيم (٣/١٤).

(٤) انظر مدارج السالكين لابن القيم (٢/١٥٤).

وتدل على هذا المعنى العظيم أحاديث فضل الجماعة والنهي عن التفرق، كقوله ﷺ "ثلاث خصال لا يَغِلُّ عليهن قلب مسلم أبدًا، إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم"(١)، وهذه الثلاث الخصال كما قال ابن تيمية: (تجمع أصول الدين وقواعدَه، وتجمع الحقوق التي لله ولعباده وتنتظم مصالح الدنيا والآخرة)(٢).

وقال رحمه الله: (وقوله "فإن دعوتهم تحيط من ورائهم" شبّه دعوة المسلمين بالسُّور والسياج المحيط بهم، المانع من دخول عدوهم عليهم، فتلك الدعوة التي هي دعوة الإسلام وهم داخلوها، لَمّا كانت سورًا وسياجًا عليهم أخبر أنَّ من لزم جماعة المسلمين؛ أحاطت به تلك الدعوة التي هي دعوة الإسلام كما أحاطت بهم، فالدعوة تجمع شمل الأمة، وتلُم شعثها، وتحيط بها، فمن دخل في جماعتها أحاطت به وشملته)(٣).

وقال ﷺ: "عليكم بالجماعة فإن الذئب لا يأكل من الغنم إلا القاصية"(٤)، وقال عليه الصلاة والسلام: "عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد من أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة"(٥).

وهكذا تواترت النصوص على التأكيد على وجوب الجماعة والنهي عن التفرق والاختلاف المذموم، وذلك لأثره البالغ في انتصار الأمة وسلامة صفها وثباتها على دينها، والحقيقة أن التاريخ الواقع يشهدان على هذا، وأن من أعظم ما تسبب في تخلف الأمة وهزيمتها أمام أعدئها هو التفرق المذموم وعدم تحقيق هذا الأمر بالجماعة.

والمشكلة تعظم جدًا عندما تنتقل إلى الصف المسلم العامل في الميدان الإصلاحي، فيصبح في صفوف العاملين تفرقًا واختلافًا يصل إلى درجة التحزب الذي نهينا عنه، فتنعقد الولاءات التي تخالف حتى عقيدة الولاء والبراء الواجبة على كل مسلم، يقول ابن تيمية رحمه الله: (بل الأسماء التي قد يسوغ التسمي بها مثل انتساب الناس إلى إمام كالحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، أو إلى شيخ كالقادري والعدوي ونحوهم، أو مثل الانتساب إلى القبائل كالقيسي واليماني، وإلى الأمصار كالشامي والعراقي والمصري؛ فلا يجوز لأحد أن يمتحن الناس بها، ولا يوالي بهذه الأسماء ولا يعادي عليها، بل أكرم الخلق عند الله أتقاهم من أي طائفة كان)(٦).

إن الانتماء يتحول إلى تحزب مذموم عندما ينتصر الأتباع للقيادات أو الأفراد للطائفة انتصارًا مطلقًا دائمًا دون النظر في ذلك بالمنظار الشرعي، ومعرفة موافقته للحق من مخالفته، يقول ابن تيمية: (والواجب على كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له، وطاعة رسوله، يدور على ذلك ويتبعه أين وجده، ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة فلا ينتصر

(١) رواه أحمد، حديث (٢١٥٩٠)، (٣ /٤٦٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١/١٨).

(٣) المرجع نفسه (٧/٣٥-٨).

(٤) رواه أبو داود حديث (٥٤٧)، (٢١٤/١)، وابن ماجه حديث (١٤٢٩)، (٤٥٩/١) وحسنه الألباني فيه.

(٥) رواه الترمذي (٢١٦٥)، (٤٦٥/٤) وصححه الألباني فيه.

(٦) مجموع الفتاوى (٤١٦/٣).

لشخص انتصارًا مطلقًا عامًا إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا لطائفة انتصارًا مطلقًا عامًا إلا للصحابة رضي الله عنهم أجمعين، فإن الهدى يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا، فإذا أجمعوا لم يجمعوا على خطأ قط، بخلاف أصحاب عالم من العلماء، قد فإنهم قد يجمعون على خطأ، بل كل قول قالوه ولم يقله غيرهم من الأمة لا يكون إلا خطأ، فإن الدين الذي بعث الله به رسوله ليس مسلمًا إلى عالم واحد وأصحابه، ولو كان كذلك لكان ذلك الشخص نظيرًا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو شبيه بقول الرافضة في الإمام المعصوم)[1].

والمشكلة حينما يكون سبب الاختلاف هو ما أوتي كل فريق من عمل معين لنصرة دين الله تعالى، فيصبح المهتم بالدعوة يطعن فيمن يعمل في ساح الإصلاح الاقتصادي، والمهتم بالتأصيل والبناء العلمي يطعن في أهل الاحتساب، والعكس حاصل أيضًا[2].

والحاصل أن وجود مثل هذه التحزبات داخل الصف الإسلامي يورث التفرق والاختلاف، وهو خلاف ما أمر الله به من الاتفاق والاجتماع، وما نهى عنه من الفرقة والاختلاف، وهذا فضلًا عن أنه أمر محرم يوجب العقوبة، فإنه من أعظم ما يؤخر النصر ويوجب الهزيمة والله المستعان.

الثاني: الأمر الخاص: العمل الجماعي المؤسسي، والصف المنضبط في العمل الإسلامي الإصلاحي:

الكلام هنا هو في دائرة العمل الإسلامي، وهي دائرة أخص من الدائرة السابقة، والكلام في الاجتماع فيها أيضًا أدق، فلم يعد مجرد اجتماع وعدم اختلاف، بل لابد من يكون عملًا مؤسسيًا منضبطًا.

والأصل في هذا الباب هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٤]، وهذه الآية وإن كانت في جهاد القتال إلا أن الدعوة والإصلاح والتغيير هو من الجهاد في سبيل الله تعالى بمعناه العام، فيجب فيها مثل ما يجب في القتال، خاصة في عصرنا هذا الذي يتميز بالعمل المؤسسي، وعند الجاهلية على وجه الخصوص.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥/١٨١-١٨٢).

(٢) وقد نبه شيخ الإسلام رحمه الله على أن هذا من التشبه بالكفار، يقول رحمه الله: (وقال سبحانه ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾[البقرة: ١١٣]، فأخبر أن كل واحدة من الأمتين تجحد كل ما عليه الأخرى، وأنت تجد كثيرًا من المتفقهة إذا رأى المتصوفة والمتعبدة لا يراهم شيئًا، ولا يعدهم إلا جهالًا ضلالًا، ولا يعتقد في طريقهم من العلم والهدى شيئًا، وترى كثيرًا من المتصوفة والمتفقرة لا يرى الشريعة والعلم شيئًا، بل يرى أن [المتمسك] بهما منقطع عن الله، وأنه ليس عند أهلها شيء مما ينفع عند الله، والصواب أن ما جاء به الكتاب والسنة من هذا وهذا حق، وما خالف الكتاب والسنة من هذا وهذا باطل) اقتضاء الصراط المستقيم ص(١٠).

والحقيقة لو أن المؤسسات الإسلامية تحترم المكاسب التي حققتها كل مؤسسة، لما كان تعددها في خانة العائق الذي يحول دون الوصول إلى هدفها المنشود، بل أمكن اعتبار أن كلًا منها يسد ثغرة لابد من سدها، ويغلق بابا من الأبواب التي يهب منها الفساد والشر، وبالتالي تكون مجموعات عمل متكامل ومتخصصة في مجالات مختلفة مهمة.

ومن المعلوم أنه مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ولما لم يعد العمل الفردي قادرًا على مواجهة الجاهلية المنظمة، كان لزامًا على الصف المسلم أن يكون حقًا صفًا واحدًا.

وهذا المعنى أكدته النصوص وأحداث السيرة بكل وضوح وتقرير، وأنه لابد من وحدة الصف في كل أعمال الدعوة والجهاد وغيرهما، ومما يدل على هذا مثلًا ما حصل في غزوة الخندق، عند حفر الخندق، فقد افترق أهل الإيمان عن أهل النفاق في هذا، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُواْ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمُ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور:٦٢].

يقول العلامة السعدي رحمه الله: (هذا إرشاد من الله لعباده المؤمنين، أنهم إذا كانوا مع الرسول صلى الله عليه وسلم على أمر جامع، أي: من ضرورته أو من مصلحته أن يكونوا فيه جميعًا، كالجهاد والمشاورة ونحو ذلك من الأمور التي يشترك فيها المؤمنون، فإن المصلحة تقتضي اجتماعهم عليه وعدم تفرقهم، فالمؤمن بالله ورسوله حقًا لا يذهب لأمر من الأمور، لا يرجع لأهله، ولا يذهب لبعض الحوائج التي يشذ بها عنهم إلا بإذن من الرسول أو نائبه من بعده، فجعل موجب الإيمان عدم الذهاب إلا بإذن، ومدحهم على فعلهم هذا، وأدبهم مع رسوله، ووليّ الأمر منهم، فقال ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[1].

ونستخلص من كلامه رحمه الله انه إذا كان العاملون في أمر جامع؛ وجب على الأفراد منهم الانضباط فيه تمامًا والالتزام بالاستئذان من القيادة فيه، فالأمر بالاستئذان هنا من النبي صلى الله عليه وسلم ليس بصفته رسولًا وإنما بصفته قائدًا، ولذلك بوب الإمام البخاري في صحيحه بقوله: (باب استئذان الرجل الإمام؛ لقوله تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾[2].

وقارن هذا بحال المنافقين لما قال الله تعالى عنهم واصفًا حالهم في نفس هذه الحادثة ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وتأمل ربط مخالفة القيادة بعقوبة الإصابة بالفتنة والعذاب الأليم، فالانضباط في العمل المشترك إيمان، والاختلاف فيه والفوضوية نفاق.

ويمكن هنا التمثيل بصورتين لتحقيق وحدة الصف الدعوي، وهما:

الأولى: ارتباط الشباب بالعلماء الربانيين، والائتمار بأمرهم، واستشارتهم في كل ما يهمهم، وعدم تجاوز كلامهم.

وما حدثت كثير من المشكلات إلا بعد أن خرج الشباب في تلك الوقائع على رأي أهل العلم الثقات، فحصل الخلل وتبعات التي سببت أثرًا بالغًا على الساحة الدعوية والعلمية والإصلاحية.

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ص(٥٧٦).

(٢) صحيح البخاري (١٠٨٢/٣).

الثانية: بناء مشاريع الإصلاح والتغيير على العمل المؤسسي وليس الفردي، فهذا العصر هو المؤسسات وليس الأفراد، والمشاريع الفردية مهما كانت قوية إلا أن أثرها يبقى ضعيفًا أمام الجهود المؤسسية، وعليه فلابد للمصلحين من إقامة المؤسسات العلمية والدعوية وغيرها، لتقوم بعملية الإصلاح في الأمة بما يجعل أثرها أقوى وجهودها أدوم بإذن الله تعالى.

الخاتمة:

بعد الانتهاء بتوفيق الله تعالى من البحث في القواعد المحكمة في مسألة الإصلاح والتغيير ظهرت لي بعض النتائج التي خرج بها هذا البحث ومن أهمها ما يلي:

١- قواعد الإصلاح والتغيير هي التي تشكل المنهج الواجب سلوكه فيه، وهي تقوم على بناء أصول كبيرة من عقيدة أهل السنة ودعوات الأنبياء.

٢- ومن هذه القواعد ما يتعلق بأولويات مهمة في مسألة الإصلاح، وهي البدء بالعقيدة، وبتربية الناس عليها، والبدء بالنفس في الإصلاح.

٣- ومنها أيضًا ما يتعلق بالانتصار وحقيقته والثقة بموعود الله تعالى فيه، وأن الانتصار الحقيقي هو بالثبات على دين الله تعالى رغم كل ما قد يواجهه المسلم، وأنه مع ذلك فإن الله تعالى وعد عباده المؤمنين بنصر التمكين، والنصر الأول هو طريق النصر الثاني.

٤- ومن هذه القواعد أيضًا ما يتعلق ببعض شرائط الثبات والتوفيق في الإصلاح وأهمها أمران: وجوب الصبر وعدم العجلة، ووجوب وحدة الصف.

توصيات البحث:

وختامًا يوصي الباحث بمواصلة البحث في هذا الموضوع، مع التجرد والثقة بالحق، فلا شك أن هذا الموضوع لازال يحتاج إلى بحوث أخرى أطول وأعمق، ولابد للباحثين من الاهتمام به.

وأيضًا لو تدرس مناهج الحركات الإسلامية بناء على هذا المنهج المقرر، وذلك بأبحاث عميقة تكشف مدى قرب تلك الحركات من هذا المنهج وتحقيق أرجى النتائج بإذن الله، أو بعدها عنه، ويبنى على ذلك ما توصى به تلك الحركات وتوجه.

نسأل الله تعالى أن ينصر دينه، ويعلي كلمته، وأن يهدينا إلى الحق ويستعملنا في طاعته.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المراجع:

أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي. طبع دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: لبنان، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم. أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. تحقيق د. ناصر العقل، دار الرشد: الرياض. طبعة أخرى: ط٢، مطبعة السنة المحمدية: القاهرة، (١٣٦٩هـ).

أنوار التنزيل وأسرار التأويل. ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي. تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط١، دار إحياء التراث العربي: بيروت، (١٤١٨هـ).

تاج العروس من جواهر القاموس. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الزَّبيدي. تحقيق مجموعة من المحققين، طبع دار الهداية.

تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد. محمد ناصر الدين الألباني. ط٤، المكتب الإسلامي: بيروت، (العام).

التحرير والتنوير. محمد الطاهر بن عاشور. طبع دار سحنون للنشر والتوزيع: تونس، (١٩٩٧م).

التعريفات. علي بن محمد بن علي الجرجاني. تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط١، دار الكتاب العربي: بيروت، (١٤٠٥هـ).

تفسير القرآن العظيم. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير. تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط٢، دار طيبة للنشر والتوزيع: السعودية، (١٤٢٠هـ).

تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. عبد الرحمن بن ناصر بن السعدي. تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط١، مؤسسة الرسالة: لبنان، (١٤٢٠هـ).

الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر. د. صلاح الصاوي. ط١، أكاديمية الشريعة، أمريكا، (١٤٣٠هـ).

جامع البيان في تأويل القرآن. أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة: (١٤٢٠هـ).

الجامع الصحيح المختصر. محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري.، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط٣، دار ابن كثير، بيروت، (١٤٠٧هـ).

الجامع لأحكام القرآن. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي. تحقيق: هشام سمير البخاري، طبع دار عالم الكتب: الرياض، المملكة العربية السعودية، (١٤٢٣هـ).

زاد المسير في علم التفسير. عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. ط٣، المكتب الإسلامي: بيروت، (١٤٠٤هـ).

زاد المعاد في هدي خير العباد. محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية. مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٢٧، مكتبة المنار الإسلامية: الكويت، (١٤١٥هـ).

سنن ابن ماجه. محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبع دار الفكر: بيروت.

سنن أبي داود. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني. طبع دار الكتاب العربي: بيروت.

سنن الترمذي – الجامع الصحيح. محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي. تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، طبع دار إحياء التراث العربي: بيروت.

الصبر والثواب عليه. أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي الدنيا. تحقيق: محمد خير يوسف، ط١، دار ابن حزم: بيروت، (١٤١٨هـ).

صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته. محمد ناصر الدين الألباني. طبع المكتب الإسلامي: بيروت.

عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين. محمد بن أبي بكر أيوب بن القيم. تحقيق: زكريا علي يوسف، طبع دار الكتب العلمية: بيروت.

فهم أصول الإسلام في رسالة التعاليم. علي عبدالحليم محمود. ط١، دار التوزيع والنشر الإسلامية: القاهرة، (١٩٩٤م).

في نظريات التغيير. منير شفيق. المركز الثقافي العربي: المغرب، ط٢، الدار العربية للعلوم: بيروت، (١٤٢٦هـ).

القاموس المحيط. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان، (١٤٢٦هـ).

لسان العرب. لابن منظور محمد الإفريقي. ط١، دار صادر: بيروت.

مجموع فتاوى. شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله. جمع عبد الرحمن بن قاسم وابنه، طبع دار عالم الكتب: الرياض (١٤١٢هـ)، طبعة أخرى: أنور الباز – عامر الجزار، ط٣، دار الوفاء: (١٤٢٦هـ).

مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. محمد بن أبي بكر بن القيم. تحقيق: محمد حامد الفقي، ط٢، دار الكتاب العربي: بيروت، (١٣٩٣هـ).

مختار الصحاح. محمد بن أبي بكر الرازي. ترتيب محمود خاطر، طبع دار المعارف: القاهرة.

محاسن التأويل. محمد جمال الدين بن محمد سعيد القاسمي. تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، (١٤١٨هـ).

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، طبع دار الكتب العلمية: بيروت.

مسند الإمام أحمد بن حنبل. أحمد بن حنبل. شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط٢، مؤسسة الرسالة، (١٤٢٠هـ).

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي. المكتبة العلمية: بيروت.

معالم التنزيل. محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي. تحقيق: محمد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش، ط٤، دار طيبة للنشر والتوزيع: السعودية، (١٤١٧هـ).

معجم مقاييس اللغة. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبع دار الفكر: بيروت، (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله فيه الحكمة والعقل. ربيع بن هادي المدخلي. (د. ط)، (د. ن)، (د. ت).

مقال: المحْكَمَاتُ الشرعية وأثرُها في توجيه الفكر، عبد الرحمن عبد الله رجو، مجلة رواء، *مجلة محكمة*، المجلد(٩)، العدد التاسع، ص (٤٧)، يونيو (٢٠٢١م).